

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

ادراكا منها للاتجاه المذر بالخطر، والمتمثل في الطلب المتزايد على الاغذية بالنسبة الى الانتاج المحلي في منطقة اللجنة، والناجم عن نقص مستمر في الاكتفاء الذاتي في مجال الاغذية وخاصة فيما يتعلق بالحبوب بوصفها غذاء رئيسيا في المنطقة،

واذ تعتقد ان ثمة مجالا كبيرا للاستثمار الفعال لفائض رأس المال في المنطقة في مشاريع الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من مشاكل الغذاء وسوء التغذية،

واذ تعتقد كذلك بأنه في سياق التعاون الاقليمي تصبح المساعدة في تعزيز الأمن الغذائي للبلدان الاقل حظا في المنطقة التزاما ادبيا واجبا على جميع بلدان المنطقة، منفردة أو مجتمعة،

واذ تلاحظ مع الارتياح التدابير التي اتخذتها البلدان المصدرة للنفط في المنطقة على أساس ثنائي، أو من خلال قنوات اقليمية ودولية، لمساعدة البلدان المحتاجة على تحسين أوضاعها الغذائية وتطوير انتاجها الزراعي،

واذ تدرك دور استراتيجيات قطاع الاغذية التي انبثقت عن مجلس الاغذية العالمي بوصفها أداة تتيح للبلدان النامية المهتمة بالامران تتبنى نهجا متكاملا لزيادة انتاج الاغذية، وتحسين الاستهلاك، واجتذاب الموارد الدولية اللازمة،

واذ تلاحظ ايضا بالتقدير جهود الأمانة التنفيذية للجنة في مجال الأمن الغذائي :

١- تدعو جميع الدول الاعضاء الى اعتبار الأمن الغذائي الاقليمي مسؤوليتها المشتركة التي يجب ان تنعكس بالكامل في سياساتها الوطنية؛

٢- تدعو الدول الاعضاء، وكذلك المؤسسات الانمائية الاقليمية، الى زيادة تكثيف جهودها لغرض تحسين انتاج الاغذية وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة؛

٣- تدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية، ولا سيما حكومات المنطقة والمنظمات الانمائية الاقليمية، الى تقديم الدعم اللازم والمساعدات الغذائية الضرورية لمشاريع الأمن الغذائي في المنطقة، وخاصة في اقل بلدان المنطقة نمواً؛

٤- تطلب الى الامين التنفيذي دعم نشاطا اللجنة في مجال الأمن الغذائي في برنامج عملها في المستقبل بالاتفاق والتنسيق مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الجلسة الثامنة

١٢ ايار/مايو ١٩٨٢